

على منهج ابن كثير في المقابلة بين الأحاديث قانونا صالحا لعملية
الفرز والموازنة بين الروايات ، نشره في (مجمع البيان في تفسير
القرآن) الجزء الخامس — طبعة مكتبة الحياة — بيروت ،
فقال :

« وقد وردت روايات كثيرة في قصة المعراج ، في عروج نبينا
صلى الله عليه وسلم رواه كثير من الصحابة ، مثل ابن عباس
وابن مسعود ، وأنس ، وجابر بن عبد الله وحذيفة ، وعائشة ،
وأم هانئ ، وغيرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد
بعضهم ونقص بعض ، وتنقسم جملتها إلى أربعة أوجه :
أحدها : ما يقطع على صحته لتواتر الأخبار به ، وإحاطة العلم
بصحته .

ثانيها : ما ورد في ذلك مما تجوزه العقول ، ولا تأباه الأصول ،
فنحن نجوزه ، ثم نقطع على أن ذلك كان في يقظته دون منامه .
ثالثها : ما يكون ظاهره مخالفا لبعض الأصول ، إلا أنه يمكن
تأويله على وجه يوافق المعقول ، فالأولى أن نؤوله على ما ي مطابق
الحق .

رابعها : ما لا يصح ظاهره ، ولا يمكن تأويله إلا على التعسف
البعيد ، فالأولى ألا نقبله .

— فأما الأول المقطوع به : فهو أنه أسرى به على الجملة .